جامعة قطر
QATAR UNIVERSITY
مركز دراسات الخليج
GULF STUDIES CENTER
كلية الآداب والعلوم COLLEGE OF ARTS AND SCIENCES

دول مجلس التعاون الخليجي والعدوان على غزة
تباين في الردود والسياسات

تأليف: سينم سينجز، نسيبة هيجرت بتال أوغلو، فرح القواسمي
ترجمة: الأستاذ سامي حسن عرار

منشورات مركز دراسات الخليج في كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر
15.10.2024

الملخص التنفيذي

أظهرت حرب غزة استجابات متباينة من الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. فعلى المستوى السياسي، برزت تباينات واضحة في ردود أفعال دول مجلس التعاون، والتي تنبع من سياقاتها التاريخية وسياساتها الحكومية المحلية تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. ومع ذلك، تتبنى الدول الست، على المستوى الإنساني، نهجاً أكثر انسجاماً في تعاملها مع الكارثة الإنسانية المتفاقمة وتصاعد التوترات في المنطقة ككل. يقدم هذا التقرير للقارئ طيفاً واسعاً من ردود الأفعال لدول مجلس التعاون الخليجي، مع تسليط الضوء على عدد من العوامل الأساسي نوجزها فيما يلي:

1. يظهر تباين كبير في الأدوار والسياسات بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال اختلاف مستويات مشاركتها في حرب غزة.

2. على الرغم من مواقفها المتنوعة تجاه حركة حماس، تبنت دول مجلس التعاون الخليجي أدوات قوة ناعمة متشابهة، كالوساطة والمساعدات الإنسانية لتخفيف حدة الحرب.

3 . هناك انقسام واضح في ردود الفعل بين دول مجلس التعاون الخليجي التي طبعت علاقاتها مع إسرائيل وتلك التي لم تطبع. ومع ذلك، لا يكفي تصنيف دول المجلس في مجموعتين فقط، المطبعين وغير المطبعين، حيث تباينت ردود أفعالهم حتى داخل كل مجموعة.

4. أثرت الجهات الدولية الفاعلة، وخاصة الولايات المتحدة، على نطاق ردود أفعال دول مجلس التعاون الخليجي.

5. على المستوى الإقليمي، أدت المخاوف بشأن الآثار المحتملة لامتداد الحرب في غزة إلى توحيد استراتيجيات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ طوال فترة النزاع، خاصة في ما يتعلق بالتواصل الدبلوماسي مع إيران.

6. صاغت الضغوط الداخلية والبيئة السياسية داخل كل دولة خليجية الخطاب الرسمي للدولة طوال أحداث الحرب.

7. رغم أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي متفقة على خطة حل الدولتين، يبقى مستقبل قطاع غزة غير مؤكد. ويمكن أن تؤدي الخطط الاستراتيجية المحتملة لمشهدها السياسي وإعادة إعمارها إلى تعزيز موقف موحد بين دول المجلس أو تفاقم الانقسامات فيما بينها.

جدول المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة	4
ردود الفعل على مستوى الدولة وعلى المستوى المحلي الداخلي	
• المملكة العربية السعودية	6
• دولة قطر	8
• الإمارات العربية المتحدة	10
• دولة الكويت	12
• مملكة البحرين	13
• سلطنة عمان	15
المساعدات الإنسانية وعمليات الإجلاء	16
• المملكة العربية السعودية	17
• دولة قطر	18
• الإمارات العربية المتحدة	18
• دولة الكويت	19
• مملكة البحرين	20
• سلطنة عمان	20
النتائج والخاتمة	22
الجداول	
• الجدول 1: تباين نهج دول مجلس التعاون الخليجي تجاه إسرائيل وحماس وحل الدولتين	16
• الجدول 2: مساعدات دول مجلس التعاون الخليجي الإنسانية لغزة وجهود الإجلاء	21
عن المؤلفين	25

المقدمة

استجابت دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) للحرب التي شنتها إسرائيل على غزة بطرق متفاوتة وذلك فقًا لنهجها السياسي تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وعلاقاتها مع إسرائيل، ووفقاً اعتباراتها ومصالحها الوطنية الداخلية أيضاً. وعلى الرغم من أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي دعت إلى إنهاء فوري للحرب على غزة، وانخرطت في جهود دبلوماسية وإنسانية لتخفيف معاناة السكان المتأثرين بتداعيات الحرب، إلا أنّ ردود فعلها الفردية تجاه العدوان تباينت كثيرا فيما بينها. تكشف البيانات الرسمية الصادرة عن دول مجلس التعاون ومستويات انخراطها الدبلوماسي والإنساني عن مواقفها تجاه الحرب المستمرة منذ أكتوبر 2023. حيث نجد أن دول مجلس التعاون تنقسم إلى مجموعتين: الدول التي قامت بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وتلك التي لم تطبع. حيث تضم المجموعة الأولى كلاً من الإمارات العربية المتحدة (UAE) والبحرين، واللتين وقعتا اتفاقيات إبراهام لتطبيع العلاقات مع إسرائيل في عام 2020 تحت رعاية الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب. أما المجموعة الثانية، فتشمل بقية دول مجلس التعاون التي تتفاوت في مستوى انخراطها في جهود إنهاء الحرب المستمرة في غزة منذ عام.

يمكن القول إن الحرب على غزة لم تؤثر دبلوماسيًا على علاقة أي من دول مجلس التعاون الخليجي مع إسرائيل؛ إلا أنها قيدت عددًا من الاتفاقيات الإقليمية المبرمة. كان من المقرر أن تكون "الصفقة الكبرى" بقيادة الولايات المتحدة، وهي صفقة بين المملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة، وإسرائيل، أكبر اتفاق تاريخي في المنطقة إذا تم توقيعه. تتكون "الصفقة الكبرى" من ثلاثة عوامل رئيسية: أ. تطبيع العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل، ب. اتفاقيات دفاع وتجارية بين السعودية والولايات المتحدة، وأخيرًا، ج. آفاق إقامة دولة فلسطينية مستقلة. تم تعليق المفاوضات على الاتفاق في بداية الإبادة الجماعية في غزة، حيث تتناول إحدى مكونات الحرب مسألة حل الدولتين بين فلسطين وإسرائيل. أما بالنسبة لمكونات اتفاقات إبراهام، التي تشمل اتفاقيات دبلوماسية وتجارية مع الدول المطبعة، فلم تؤثر الحرب على غزة على الاتفاقات القائمة بين إسرائيل والإمارات، إلا أنه لا ينطبق الشيء نفسه على الاتفاقات الموقعة بين البحرين وإسرائيل.

يتتبع هذا التقرير مواقف الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي: المملكة العربية السعودية، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والبحرين، وعُمان تجاه حرب غزة التي اندلعت في 7 أكتوبر 2023. بالإضافة إلى ذلك، يجمع التقرير جميع المساعدات المعلنة من الحكومات التي أرسلتها دول مجلس التعاون إلى قطاع غزة المحاصر. كما يجمع معلومات من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والجمعيات الخيرية التي أعلنت عن مبالغ تبرعاتها على منصاتها الرسمية أو عبر وسائل الإعلام. يعد مسح هذه البيانات أمرًا حيويًا، حيث يظهر عنصرًا مهمًا من استجابة دول مجلس التعاون الخليجي للأزمات وفعاليتها في المنطقة، مع مراعاة عدم الاستقرار السياسي الإقليمي. وأخيرًا، يمهد هذا التقرير الطريق لمزيد من الأبحاث حول الموضوع، وعلى الأخص فعالية المساعدات الخارجية في أوقات الأزمات.

ردود الفعل على مستوى الدولة والمستوى المحلي الداخلي

يحلل هذا القسم من التقرير ردود الفعل على مستوى الدولة والمستوى الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه حرب غزة. يمثل التحليل على مستوى الدولة السياسات الوطنية والخطاب الرسمي لصانعي القرار في الدولة، بينما يمثل التحليل على المستوى الداخلي العلاقة بين الدولة والمجتمع. التمييز هنا واضح؛ حيث يسعى التقرير، من خلال الفصل بين مستوى الدولة والمستوى الداخلي، إلى توضيح البيانات الدبلوماسية التي أدلت بها دول مجلس التعاون، مع التطرق بإيجاز إلى علاقاتها مع إسرائيل لفهم الموقف الحساس الذي تقف فيه، وأي نوع من ردود الفعل الداخلية ظهر في كل دولة خليجية. كانت ردود الفعل المجتمعية الداخلية حاسمة في بعض دول مجلس التعاون، مما وضع ضغوطًا كبيرة على صانعي القرار في تشكيل خطابهم أثناء الحرب. يرجع هذا الاختلاف أيضًا إلى البيئة السياسية الداخلية للدولة ومستوى الحرية المتاح لشعبها للتعبير عن آرائهم في الشوارع أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي تفتقر إلى مجتمع مدني قوي يمكن أن يؤثر على السياسات على مستوى الدولة، فقد حاول صناع القرار أثناء حرب غزة الموازنة بين الضغوط الداخلية والخارجية للحفاظ على التماسك الداخلي والمصالح الإقليمية.

المصدر: صورة اجتماع المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي الرابع والأربعين) وكالة الأنباء السعودية (SPA)

المملكة العربية السعودية

تسببت حرب غزة في تحديات مثيرة للقلق للمملكة العربية السعودية. ففي أعقاب هجمات 7 أكتوبر، دعت الرياض الجانبين إلى تهدئة التوترات، منتقدة علنًا أفعال إسرائيل في غزة وملقية باللوم عليها في تصعيد الأوضاع، على الرغم من المحادثات الجارية حول تطبيع العلاقات بين البلدين. على مدار شهور الحرب، أدانت السعودية الهجمات الإسرائيلية على المدارس والمستشفيات، وأكدت دعمها لحل الدولتين بما يتماشى مع مبادرة السلام العربية لعام 2002، التي اقترحها ولي العهد السعودي آنذاك، عبد اللّه بن عبد العزيز آل سعود، في قمة جامعة الدول العربية عام 2002. استندت المبادرة، التي قدمت نهجًا جديدًا لتحقيق السلام العربي-الإسرائيلي، إلى خطة السلام التي قدمها الملك فهد عام 1981. دعت مبادرة السلام العربية 2002 إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل بعد انسحابها الكامل إلى حدود عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة وعاصمتها القدس الشرقية.

مع تصاعد الحرب، كثّفت السعودية دورها الدبلوماسي عبر قيادة عدة مبادرات سياسية ودبلوماسية على المستويين الإقليمي والدولي لمعالجة الوضع في غزة. حيث لعبت دورًا مهمًا في استضافة اجتماع منظمة التعاون الإسلامي في أكتوبر 2023 لتوحيد الموقف ضد العدوان الإسرائيلي، وعقدت قمة مشتركة بين جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي في نوفمبر 2023 لدعم الفلسطينيين وكسر الحصار المفروض على غزة. ونظرًا لدورها في العالم الإسلامي، لعبت السعودية دورًا محوريًا في القمة العربية الإسلامية الطارئة، التي شكلت لجنة وزارية لقيادة الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء حرب غزة، رغم التأثير المحدود لهذه الجهود على الوضع الميداني في غزة. كان الهدف الرئيسي للسعودية خلال الحرب هو منع مزيد من التصعيد في المنطقة، ولتحقيق ذلك، تواصلت السعودية مع إيران لخفض التوترات الإقليمية. ففي أكتوبر 2023، كان اجتماع منظمة التعاون الإسلامي مهمًا لحضوره من قبل وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، الذي أجرى أيضًا محادثة ثنائية مع نظيره السعودي. كذلك، واصلت السعودية دعواتها المتكررة في الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار ولإقامة تحالف دولي يهدف إلى تأسيس دولة فلسطينية.

قبل السابع من أكتوبر، كانت السعودية منخرطة في مناقشات لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وهي صفقة كانت الولايات المتحدة تروج لها بقوة مقابل اتفاق أمني أوسع بين الرياض وواشنطن. تختلف علاقات السعودية مع إسرائيل بشكل كبير عن تلك التي تربط بعض دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى بإسرائيل. فقد أرسلت السعودية قوات عسكرية رمزية خلال حرب 1948، وحرب 1967، وحرب يوم كيبور(أكتوبر) عام 1973. كما أن مكانة السعودية في العالمين العربي والإسلامي كخادم للحرمين الشريفين تضع قيادتها في موقف حساس جدًا فيما يتعلق بعلاقاتها مع إسرائيل. وبينما التزمت البحرين والإمارات، اللتان طبعتا العلاقات مع إسرائيل، باتفاقاتهما، توقفت عملية التطبيع بين السعودية وإسرائيل بسبب حرب غزة. بالنسبة لإسرائيل، يُعد التطبيع مع السعودية مكسبًا أكبر بكثير مقارنة بالتطبيع مع الإمارات أو أي من الدول الأخرى في مجلس التعاون الخليجي، نظرًا للأهمية الدينية للمملكة، فضلًا عن نفوذها الاقتصادي والسياسي. ففي حال قامت السعودية بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، قد يؤثر ذلك بشكل كبير على دول أخرى ذات أغلبية مسلمة مثل إندونيسيا وماليزيا وقد يدفعها إلى تبني نفس النهج. قبل أسابيع قليلة من هجمات أكتوبر، صرح ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لقناة فوكس نيوز بأن "كل يوم، نقترب أكثر" من التطبيع، مضيفًا أن الاتفاق يجب أن يسهم في تحسين حياة الفلسطينيين. من المرجح أن الحرب في غزة قد جمدت تلك العملية إلى أجل غير مسمى. ووفقًا لاستطلاع حديث، فإن 96٪ من السعوديين يعارضون التطبيع مع إسرائيل.

دولة قطر

تعتبر القضية الفلسطينية جزءًا لا يتجزأ من التاريخ والسياسة القطرية. فخلال حرب الإبادة في غزة، ألغت قطر احتفالاتها باليوم الوطني ونظمت عددًا من الوقفات التضامنية للجمهور[1]. كما وضعت دولة قطر نفسها في صميم جهود الوساطة في حرب غزة، حيث كانت جهود الوساطة القطرية أمرًا لا مفر منه بسبب دورها الفاعل في الوساطات الإقليمية والدولية، وكونها تحتضن مكتبًا سياسيًا لحركة حماس. من ناحية أخرى، أقامت قطر علاقات دبلوماسية قوية مع قيادة الجناح السياسي لحركة حماس في عام 2006، وأسست الأخيرة مكتبًا سياسيًا لها في قطر عام 2012. على مر السنين، أتاح وجود المكتب السياسي لحماس في قطر للولايات المتحدة وإسرائيل إمكانية التفاوض مع الحركة من خلال وزارة الخارجية القطرية.

في 7 أكتوبر 2023، كانت قطر أول دولة عربية تربط هجمات حماس على إسرائيل بانتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين في كل من الضفة الغربية وغزة، وكذلك الهجمات المتكررة على المسجد الأقصى، محملة إسرائيل وحدها مسؤولية هجمات أكتوبر. لقد دعت قطر إلى تخفيف التوتر بين الفصائل الإسرائيلية والفلسطينية. علاوة على ذلك، في نوفمبر 2023، دخلت هدنة مدتها أربعة أيام بوساطة قطرية حيز التنفيذ للسماح بدخول المساعدات إلى غزة، بالإضافة إلى وصول وفد دبلوماسي قطري برئاسة وزيرة الدولة للتعاون الدولي، سعادة لولوة الخاطر. أتاحت الهدنة تبادل عدد من الأسرى المحتجزين على الجانبين، حيث تم إطلاق سراح 50 أسيرًا إسرائيليًا و150 سجينًا فلسطينيًا. ومع تصاعد النزاع إلى الضفة الغربية، التقى سعادة محمد العمادي، سفير لجنة قطر لإعادة إعمار غزة ، مع مسؤولين فلسطينيين ودوليين لمناقشة الصراع المتصاعد في

المصدر: The Peninsula

[1] https://dohanews.co/hundreds-stand-in-solidarity-with-palestine-at-rally-in-qatar/

المنطقة، وكذلك مناقشة لوجستيات تنفيذ محطة الغاز في غزة لتوليد الطاقة للمدينة المحاصرة.

علاوة على ذلك، عقدت قطر العديد من الاجتماعات في محاولة للتوصل إلى هدنة دائمة بمشاركة لاعبين إقليميين ودوليين. من أبرز هذه الاجتماعات، الاجتماع الذي عقد في قطر في أغسطس 2024 بمشاركة وفود من الولايات المتحدة، ومصر، وإسرائيل، إضافة إلى رئيس الاستخبارات الإسرائيلية، دافيد بارنيا، وعدد من المسؤولين العسكريين الإسرائيليين. فشلت هذه الاجتماعات، والدعوات المتكررة لوقف إطلاق النار، والجمعيات التابعة لوكالات الأمم المتحدة في الحد من عدوان إسرائيل تجاه غزة المحاصرة. بل على العكس من ذلك، وسعت إسرائيل عدوانها ليشمل دولًا مجاورة مثل سوريا ولبنان واليمن وإيران. وخوفًا من احتمال نشوب حرب إقليمية أوسع، عقدت قطر اجتماعًا عاجلًا في سبتمبر 2024 مع عدد من وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي. واضعين خلافاتهم جانبًا، أبدت كل من دول مجلس التعاون الخليجي وإيران نواياهم للتعاون وإعطاء الأولوية لمصالحهم الاقتصادية والسياسية والثقافية المشتركة من أجل استقرار المنطقة، إضافة إلى الحاجة لتخفيف التوترات مع إسرائيل.

أظهرت إسرائيل عدم نيتها في الالتزام بجهود السلام التي تقودها قطر من خلال مهاجمتها لمكتب قناة الجزيرة الإعلامي القائم في قطر. وأمرت بإغلاق مكاتب الجزيرة في كل من غزة والضفة الغربية، كما قامت باغتيال مباشر لعدد من الصحفيين البارزين العاملين هناك. ومع استمرار العراقيل التي وضعتها إسرائيل أمام جهود الوساطة والضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على قطر، اضطرت قطر إلى إعادة النظر في دورها السياسي في الصراع. فخلال السنة الأولى من الهجوم على غزة، عملت دولة قطر بجد في محاولة لتأمين وقف إطلاق النار والتوصل إلى حل إنساني، إلا أن جميع المحاولات باءت بالفشل بسبب عدم التزام إسرائيل. في شهر يوليو 2024، أمرت إسرائيل باغتيال رئيس المكتب السياسي لحماس، إسماعيل هنية في إيران. وقد أدانت قطر بشدة هذا الهجوم واستضافت مراسم جنازة الراحل في الدوحة، حيث حظيت بحضور جماهيري واسع. وعلى الرغم من تصريح وزير الخارجية القطري بأنهم سيعيدون النظر في دورهم كوسطاء في الصراع، واصلت قطر قيادة المبادرات الإقليمية لتحقيق السلام.

الإمارات العربية المتحدة

في ردها الدبلوماسي الأولي بعد هجمات حماس في أكتوبر 2023، أدانت وزارة الخارجية الإماراتية العنف واعتبرته تصعيدًا خطيرًا. في وقت مبكر من نوفمبر 2023، أعرب المسؤولون الإماراتيون عن انتقادهم لأفعال إسرائيل، واصفين إياها بأنها "غير متناسبة". وأبرزت الإمارات فشل سياسة الاحتواء الإسرائيلية طويلة الأمد تجاه فلسطين ودعت إلى تدخل الولايات المتحدة لإنهاء الحرب بسرعة. وبحلول شهر ديسمبر 2023، عززت الإمارات دورها في الدفع نحو الجهود الإنسانية، حيث صوتت لصالح قرار للأمم المتحدة يطالب بوقف فوري لإطلاق النار، وإطلاق سراح الأسرى، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى غزة دون عوائق. بالإضافة إلى ذلك، وبوصفها عضوًا في مجلس الأمن الدولي للفترة 2022-2023، قدمت الإمارات مشروع قرار مجلس الأمن رقم 2720، الذي دعا إلى اتخاذ خطوات ملموسة لضمان تدفق المساعدات إلى غزة، وضمان حماية العاملين في الأمم المتحدة والجهات الإنسانية على الأرض، وتم تبني القرار من قبل المجلس.

بدأت خطط الإمارات ليوم ما بعد الحرب في غزة تظهر اعتبارًا من يناير 2024. حيث كانت أبوظبي تدرس ترشيح محمد دحلان كعنصر رئيسي في إدارة الحكم المستقبلي لغزة، في إطار سلطة فلسطينية مجددة، وهو مفهوم يُقال إنه تدعمه إدارة بايدن. في فبراير 2024، أكدت سفيرة الإمارات لدى الأمم المتحدة، لانا نسيبة، أن تحقيق "تقدم لا رجعة فيه" نحو حل الدولتين أمر ضروري لأي التزام إقليمي بإعادة إعمار غزة. بحلول شهر يوليو 2024، أيدت الإمارات نشر قوة دولية لإقرار القانون والنظام في غزة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. وتشير التقارير إلى أن الإمارات تعمل على تشكيل لجنة وطنية من القادة الفلسطينيين والشخصيات الاقتصادية الموالية لدحلان، مما يضعه كخليفة محتمل لرئيس السلطة الفلسطينية المُسنّ، محمود عباس.

منذ بداية الحرب، حاولت الإمارات فصل علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إسرائيل. لقد قامت الإمارات بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل في عام 2020 كجزء من اتفاقيات إبراهام. في مارس 2023، دخلت اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA) بين الإمارات وإسرائيل حيز التنفيذ، وهي أول اتفاقية تجارة حرة لإسرائيل مع دولة عربية. ويدافع القادة الإماراتيون عن علاقتهم مع إسرائيل، بحجة أنها تساهم في استقرار المنطقة وتتيح لهم تقديم المساعدات الإنسانية الأساسية للمحتاجين، لا سيما في غزة. ومع ذلك، أدى النزاع المستمر في غزة إلى توتر العلاقة الاقتصادية بين البلدين. حيث تم تعليق صفقة كبرى كانت قيد التفاوض بين شركة برتش بتروليوم BP وشركة نفط إماراتية مملوكة للدولة للاستحواذ على حصة 50٪ لأكبر منتج للغاز الطبيعي في إسرائيل مقابل ملياري دولار، نظرًا للمخاطر المتزايدة المرتبطة بالنزاع.

من الممكن أن يكون الرأي العام وضغوطه تجاه سياسات الإمارات مصدر ضغط منذ تصاعد العنف الإسرائيلي في غزة. حيث أظهر استطلاع للرأي في يناير 2024 حول الرأي العام العربي أن 67٪ من المستجيبين ينظرون إلى موقف الإمارات من الحرب بصورة سلبية. وقد انعكس رد الفعل العكسي ضد استمرار العلاقة مع إسرائيل في الخطاب الإماراتي، حيث قام شخصيات بارزة مثل البروفيسور عبد الخالق عبد اللّه بنشر بيان يدعو لطرد السفير الإسرائيلي من الإمارات، ولكنه قام بحذفه لاحقا. وبالرغم من كل ماتقدم، سعت الحكومة

إلى احتواء وضبط النشاط الداخلي، كما شوهد في قمع جهود التضامن مع فلسطين في الجامعات الإماراتية. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم ذكر مايمر به الفلسطينيون في خطبة الجمعة المتلفزة، وتم تأجيل فعالية التضامن المقررة "اركض من أجل فلسطين" في دبي دون تفسير.

دولة الكويت

أعربت الكويت عن "قلقها البالغ" إزاء الوضع، محملةً إسرائيل المسؤولية عن ما وصفته بـ "الهجمات السافرة". وفي بيان صادر عن وزارة الخارجية، دعت الكويت المجتمع الدولي إلى "وضع حد للأعمال الاستفزازية للاحتلال" و"سياسة التوسع الاستيطاني". كما رفضت الكويت بشكل قاطع الأمر الإسرائيلي للفلسطينيين في غزة بإخلاء منازلهم والانتقال جنوبًا خلال الحملة الجوية المكثفة التي تستهدف القطاع. استخدمت الكويت منصات الأمم المتحدة بفاعلية لدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار وفتح المعابر لتقديم المساعدات الإنسانية، مجددةً تضامنها مع الشعب الفلسطيني. كما جدد مجلس الأمة الكويتي، قبل حله في يونيو، دعمه لغزة ورفضه لأي نوع من التطبيع مع الكيان "الصهيوني". كما وافق البرلمان على 13 توصية لوقف "الانتهاكات الصهيونية في قطاع غزة ودعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني". تتضمن التوصيات إنشاء "مدينة الكويت الإنسانية" في قطاع غزة، لتوفير المرافق السكنية والتعليمية والصحية اللازمة لدعم صمود الشعب ومنع تهجيرهم.

في العاصمة الكويت، تجمع آلاف المواطنين والمقيمين للاحتجاج ضد إسرائيل وإظهار التضامن مع الفلسطينيين. ورغم طردها جزءاً من سكانها الفلسطينيين في التسعينيات بسبب دعم رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات للرئيس العراقي صدام حسين أثناء غزوه للكويت، دافعت الكويت بقوة عن القضية الفلسطينية وأكدت أنها ستكون آخر دولة في المنطقة تطبع العلاقات مع إسرائيل. أسهمت الحياة السياسية الأكثر تعددية في الكويت في تشكيل سياستها. فقد امتنعت الكويت تاريخيًا عن لعب دور الوسيط الرئيسي في النزاعات الفلسطينية الداخلية، ولم تقدم مقترحاتها الخاصة علنًا لحل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي. خلال فترة المفاوضات النشطة بين مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل (1992–1997)، شاركت الكويت في محادثات السلام متعددة الأطراف مع

إسرائيل، لكنها لم تستضف أي جلسات من المحادثات متعددة الأطراف، ولم تنشئ مثل قطر وعمان مكاتب تجارية مع إسرائيل.

ورغم خيبة أملها من منظمة التحرير الفلسطينية وموقف بعض الفلسطينيين خلال فترة الحرب، لم تتقارب الكويت مع إسرائيل. إضافة إلى ذلك، بدأت العلاقات الكويتية الفلسطينية في التحسن عام 2004 عندما قدم الزعيم الفلسطيني محمود عباس اعتذارًا رسميًا للكويت عن دعم بعض الفلسطينيين لصدام. تطورت العلاقات بشكل أكبر بعد زيارة عباس للكويت في عام 2013 لإعادة فتح السفارة الفلسطينية هناك، والتي أغلقت في عام 1990 بعد الغزو. باستثناء الكويت، كانت لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى مستويات متفاوتة من التعامل مع إسرائيل، سواء من خلال التجارة أو تبادل المعلومات الاستخباراتية أو الحوارات غير الرسمية، حتى وإن لم تقم بإقامة علاقات دبلوماسية رسمية معها.

مملكة البحرين

منذ بداية الحرب، حاولت الحكومة البحرينية تحقيق توازن في رد فعلها السياسي تجاه الأزمة، إذ يوجد انقسام واضح بين موقف الحكومة وموقف الشعب. خلال قمة الشرق الأوسط للأمن والدفاع في نوفمبر 2023، كان ولي عهد البحرين ورئيس الوزراء، سلمان بن حمد آل خليفة، أول زعيم عربي يدين علنًا حماس بسبب هجمات السابع من أكتوبر. اتهم آل خليفة حماس بقتل أكثر من 1000 مواطن إسرائيلي واحتجاز 240 آخرين. بعد فترة قصيرة من بدء الحرب، قامت كل من البحرين وإسرائيل باستدعاء سفيريهما، وعلقتا جميع الأنشطة الاقتصادية بين الدولتين. ومن الجدير بالذكر أنه بحلول يونيو 2024، بلغ حجم التجارة بين إسرائيل والبحرين 54 مليون دولار. وقد كان أعضاء البرلمان البحريني أول من أعلن عن تجميد التجارة الاقتصادية بين البحرين وإسرائيل اعتبارًا من نوفمبر 2023. وعلى الرغم من أن البرلمان البحريني لا يمتلك تأثيرًا كبيراً على سياسة البحرين الخارجية، فقد أصر أعضاؤه على التزامهم بالقضية الفلسطينية ودعوا إلى وقف إنساني لإطلاق النار. كما شددوا على أهمية إعادة السفير البحريني لدى إسرائيل إلى المملكة.

في 15 سبتمبر 2020، وقعت مملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة على اتفاقيات إبراهام، ما أدى إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل. ونتيجة لذلك، افتتحت البحرين وإسرائيل سفارتيهما وأقرتا اتفاقيات تجارية بينهما. بعد التصديق على اتفاقيات إبراهام، تم توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين البحرين وإسرائيل في محاولة لتعزيز التجارة بين البلدين. وقد رفض العديد من البحرينيين توقيع حكومتهم على اتفاقيات إبراهام، ومن ثم أظهرت الحرب على غزة المزيد من الاستياء لدى الشعب البحريني تجاه حكومته بسبب تطبيع علاقاتها مع إسرائيل. تعتبر القضية الفلسطينية قضة محورية في وجدان معظم الدول العربية، وخاصة في البحرين، حيث يتمتع الشعب البحريني بتاريخ حافل بالنشاط السياسي، وكان من المشاركين في ما يعرف بـ "الربيع العربي" في عام 2011 احتجاجًا على الظلم السياسي والاقتصادي.

منذ السابع من أكتوبر، جرت العديد من التظاهرات في البحرين، حيث تجمع العديد منها أمام السفارة الإسرائيلية في المنامة للمطالبة بإنهاء العلاقة بين المملكة وإسرائيل، وكذلك وقف الإبادة الجماعية في غزة. بالإضافة إلى التجارة المشتركة بين البلدين، كانت البحرين أول دولة في مجلس التعاون الخليجي توقع اتفاقية دفاع ثنائية مع إسرائيل. تشمل اتفاقية الدفاع هذه التعاون في التطوير الصناعي والعلاقات العسكرية والأهم من ذلك، التدريب الاستخباراتي.

المصدر Amwaj.media

أدى توقيع اتفاقيات إبراهام وتطور العلاقة بين البحرين وإسرائيل قبل ذلك إلى توتر بين أعضاء الحكومة البحرينية، كما أبرز التوتر القائم بين الحكومة البحرينية والمجتمع. لذلك، ومع الإبادة الجماعية التي تقودها إسرائيل في غزة، شهدت البحرين ثلاثة خطوط من ردود الفعل السياسية، الأول من الحكومة البحرينية، والثاني من البرلمان البحريني، والثالث من الشعب البحريني.

سلطنة عمان

في السابع من أكتوبر، وهو اليوم الذي اندلعت فيه حرب غزة، أصدرت وزارة الخارجية العمانية بيانًا تحث فيه إسرائيل على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين. وأعربت الوزارة في بيانها عن قلقها إزاء التصعيد الناتج عن "الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأراضي الفلسطينية". تبنت عمان نبرة حادة وكانت من أكثر الدول انتقادًا لإسرائيل في حرب غزة.

دبلوماسيًا، تُظهر البيانات الرسمية أن عمان حافظت على موقفها المؤيد لفلسطين خلال الحرب المستمرة. ومن المهم أن عمان لم تُدين رسميًا أفعال حماس في السابع من أكتوبر أو تصفها بأنها عمل إرهابي. في الواقع، وفي نوفمبر 2024، قال ممثل عمان الدائم لدى جامعة الدول العربية، عبدالله الرحبي، إن عملية "طوفان الأقصى" التي نفذتها حماس في السابع من أكتوبر جاءت نتيجة "الضغوط والممارسات اللاإنسانية" التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة. بين السابع من أكتوبر 2023 والسادس من أكتوبر 2024، أصدرت وزارة الخارجية العمانية 51 بيانًا حول غزة، تدين فيها العدوان الإسرائيلي، مما يعكس موقف عمان من الحرب المستمرة. كما تُظهر هذه البيانات أن عمان كانت فاعلًا دبلوماسيًا نشطًا لتشكيل تحرك دولي، حيث عقدت السلطنة اجتماعًا مع جهات فاعلة دولية متعددة. ورفضت عمان أيضًا أي احتمال لتطبيع العلاقات مع إسرائيل على غرار اتفاقات إبراهام التي وقعتها إسرائيل مع المغرب والبحرين والإمارات في عام 2020.

تشير المواقف الدبلوماسية لعمان في حرب غزة الحالية إلى تغيير في السياسة الخارجية للسلطنة، التي غالبًا ما تتسم بالحيادية والوساطة بين الأطراف المتصارعة في المنطقة. كانت مسقط من داعمي عملية السلام العربية-الإسرائيلية، وكانت أول دولة في مجلس التعاون الخليجي تستضيف وفدًا إسرائيليًا، حيث استقبلت رؤساء وزراء إسرائيل في أعوام 1994 و1996 و2018 خلال حكم السلطان الراحل قابوس. قد يكون تغيير القيادة العمانية إلى السلطان هيثم في عام 2020 وتزايد الرأي العام المناهض لإسرائيل والغرب في ظل القضية الفلسطينية مصدرين أساسين لتغير السياسة الخارجية لعمان تجاه إسرائيل.

دول مجلس التعاون الخليجي	الموقف تجاه هجمات حماس في 7 أكتوبر	اتفاقية تطبيع مع إسرائيل حتى 7 أكتوبر	النهج تجاه حل الدولتين
المملكة العربية السعودية	لا إدانة	قيد التقدم	إيجابي
قطر	لا إدانة	لا يوجد اتفاق رسمي	إيجابي
الإمارات	إدانة	وقعت اتفاقيات إبراهام	إيجابي
الكويت	لا إدانة	لا يوجد اتفاق رسمي	إيجابي
عمان	لا إدانة	لا يوجد اتفاق رسمي	إيجابي
البحرين	إدانة	وقعت اتفاقيات إبراهام	إيجابي

الجدول 1: تباين نهج دول مجلس التعاون الخليجي تجاه إسرائيل وحماس وحل الدولتين.
(المصدر: مركز دراسات الخليج).

المساعدات الإنسانية وعمليات الإجلاء

تبرز أهمية المساعدات الإنسانية في سياسات دول مجلس التعاون الخليجي الخارجية، إذ إنها من بين أكبر المانحين للمساعدات الإنسانية والمساعدات العالمية. بدأت دول مجلس التعاون الخليجي تلعب دورًا حيويًا في القضايا الإقليمية والدولية من خلال توظيف عناصر القوة الناعمة، مثل المساعدات الإنسانية والوساطة. على الرغم من اعتبار جميع دول المجلس دولًا ثرية، فإن الإمارات وقطر والسعودية والكويت هم المانحون الرئيسيون، بينما تقدّم الدولتان الأخريان، عمان والبحرين، مساعدات محدودة.

في حرب غزة، قدّمت جميع دول مجلس التعاون الخليجي مساعدات إنسانية للفلسطينيين المحاصرين في غزة. يوفر القسم التالي تحليلًا فريدًا للمساعدات المقدمة من كل دولة خليجية إلى غزة، والدور الذي لعبته من حيث المساعدات الإنسانية، ولا سيما عمليات إجلاء الأشخاص من غزة. بناءً على المعلومات التي تم جمعها من مصادر مختلفة على الإنترنت، يعرض القسم التالي المبالغ التقديرية للمساعدات المقدمة. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن هذه الأرقام تقريبية وقابلة للتغير، حيث إن جهود المساعدات لا تزال مستمرة.

المملكة العربية السعودية

قدمت المملكة العربية السعودية مساعدات إنسانية كبيرة لغزة عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية .(KSRelief) في نوفمبر 2023، وبعد بدء الحرب مباشرة، قدم مركز الملك سلمان للإغاثة 15 مليون دولار لدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في قطاع غزة. وفي مارس 2024، قدمت السعودية مرة أخرى 40 مليون دولار للأونروا لدعم جهودها الإنسانية. ومنذ اندلاع الصراع في 7 أكتوبر العام الماضي، تبرعت السعودية بمبلغ 185 مليون دولار مباشرة، بالإضافة إلى إرسال 890 طنًا من المساعدات الإنسانية إلى فلسطين عبر مركز الملك سلمان للإغاثة، بحسب ما صرح به وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأشار الأمير فيصل في خطابه في 28 سبتمبر إلى أن السعودية تعمل مع مختلف وكالات الأمم المتحدة لجمع ما مجموعه 106 مليارات دولار لإعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية.

في 23 نوفمبر 2023، وقع مركز الملك سلمان للإغاثة والهلال الأحمر المصري مذكرة تفاهم للتعاون في توصيل المساعدات إلى غزة، مما يسهل إرسال المساعدات عبر الطرق البرية والجوية. خلال الحرب، واصل مركز الملك سلمان للإغاثة تنفيذ عمليات إنزال جوي للإمدادات الغذائية عالية الجودة للفلسطينيين عبر الطائرات. وتفتخر "ساهم"، الحملة السعودية لجمع التبرعات لغزة، بنجاحها في جمع أكثر من 180 مليون دولار من 1.8 مليون متبرع، مع عرض أسماء المتبرعين على موقعها الإلكتروني، بما في ذلك رجال أعمال أفراد وشركة أرامكو النفطية. تشمل التبرعات التي يسردها موقع "ساهم" الإلكتروني التمور، والإمدادات الطبية، وسلال الطعام. وفي سبتمبر، أعلنت السعودية عن تقديم دعم مالي شهري للفلسطينيين للمساعدة في مواجهة الوضع الإنساني في قطاع غزة ومحيطه. كما أرسلت السعودية نحو 60 طائرة إغاثة إلى غزة محملة بأطنان من المساعدات والإمدادات الطبية.

وزارة الصحة في غزة:

"46 ألف وفاة و96 ألف جريح وآلاف المفقودين"

دولة قطر

كانت دولة قطر من أولى الدول التي تبرعت بأموال طارئة لغزة خلال الأسبوع الأول من الإبادة. حيث أعلن صندوق قطر للتنمية عن تبرع بقيمة 150 مليون دولار بأمر من سمو الشيخ تميم بن حمد. بالإضافة إلى ذلك، قدمت قطر الخيرية حوالي 114 مليون ريال قطري لصندوق الإغاثة لغزة بين 7 أكتوبر 2023 و7 أكتوبر 2024. تم تخصيص هذه الأموال لتوزيع النقد، وتوفير الغذاء والمأوى والتعليم والمساعدات الطبية. كما تبرعت قطر بمبلغ 100 مليون دولار لصندوق الأونروا الإنساني لغزة. بالإضافة إلى ذلك، حرصت قطر على إرسال مواد غذائية عبر معبر العريش المصري، وكذلك الحدود الأردنية، حيث تم إرسال 94 طائرة تحمل أكثر من 2000 طن من المساعدات.

إلى جانب الأموال المخصصة لغزة، قامت دولة قطر بإجلاء 23 دفعة من المرضى الذين يحتاجون إلى رعاية طبية عاجلة مع عائلاتهم. يُقدر العدد الإجمالي للمرضى الذين يتلقون العلاج الطبي في قطر بحوالي 900 شخص. كما أجلت قطر حوالي 89 فلسطينيًا يحملون إقامة قطرية، بالإضافة إلى إجلاء الصحفي في قناة الجزيرة، وائل الدحدوح، وعائلته بعد استهدافه المتكرر من قبل الجيش الإسرائيلي.

الإمارات العربية المتحدة

في شهر نوفمبر، سهلت الإمارات إجلاء 15 فلسطينيًا، من بينهم ثمانية أطفال، من غزة عبر معبر رفح إلى مصر لتلقي العلاج الطبي في أبوظبي. خلال الأشهر الأولى من الحرب، قدمت الإمارات مساعدات إنسانية كبيرة لغزة، بما في ذلك مستشفى ميداني يضم 150 سريرًا، وحزمة مساعدات طارئة بقيمة 20 مليون دولار، وخطط لعلاج 1,000 طفل فلسطيني في مستشفياتها. في فبراير 2024، بدأ مستشفى عائم في ميناء العريش بمصر في علاج المصابين من غزة. بالإضافة إلى ذلك، تعهدت الإمارات بمبلغ 5 ملايين دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لدعم جهود إعادة إعمار غزة.

وفقًا للأرقام الرسمية الإماراتية، حتى سبتمبر 2024، أجلت الإمارات 1,917 مريضًا وأفراد أسرهم من غزة. كما أرسلت الإمارات أكثر من 40,000 طن من المساعدات، بما في ذلك المواد الغذائية والإمدادات الطبية وعناصر الإغاثة الأخرى عبر مجموعة من الجهود، بما في ذلك 10 سفن، و1,300 شاحنة، و316 رحلة جوية، و104 عمليات إنزال جوي. في مارس 2024، وصلت أول سفينة تحمل 200 طن من الطعام والإمدادات الإغاثية إلى غزة، بينما قدمت حملة "طائر الخير" أكثر من 3,450 طنًا من المساعدات إلى شمال غزة عبر عمليات الإنزال الجوي.

المصدر: وكالة أنباء الإمارات (وام)

دولة الكويت

أعلنت الكويت عن مساهمة قدرها 2 مليون دولار لوكالة الأونروا لدعم اللاجئين الفلسطينيين. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت جمعية الكويت للإغاثة عن تبرع إجمالي قدره 16 مليون دولار سيتم إرساله على شكل أموال، بالإضافة إلى 550 طنًا من الإمدادات الإغاثية. لعبت الكويت دورًا حيويًا في استضافة المؤتمر الدولي لدعم غزة، حيث تعهد المانحون بتقديم أكثر من ملياري دولار كمساعدات لقطاع غزة المحاصر وسط استمرار الهجوم الإسرائيلي الوحشي على القطاع. نظم المؤتمر كل من الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية (IICO) ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).

كما أرسلت الكويت عدة طائرات محملة بمواد الإغاثة الإنسانية إلى غزة، بترتيب من جمعية الإغاثة الكويتية. أنشأت الكويت جسرًا جويًا لنقل جميع الإمدادات الإغاثية والإنسانية والطبية التي يحتاجها الفلسطينيون، بالإضافة إلى الخيام للنازحين، بمساهمات من جمعية الهلال الأحمر الكويتي ومنظمات رسمية وخيرية. انطلقت أكثر من 40 طائرة محملة بالمساعدات الإنسانية من الكويت منذ بداية الحرب. نظمت الجمعيات الخيرية الكويتية، مثل جمعية نماء الخيرية الكويتية، حملات "قوافل الخير" و"الكويت بجانبك."

المصدر: صحيفة الوطن

مملكة البحرين

في 20 أكتوبر 2023، نظم تلفزيون البحرين يومًا وطنيًا للتضامن مع ضحايا غزة المحاصرة، بالتعاون مع الصندوق الملكي الإنساني واللجنة الوطنية. حيث تبرع أعضاء من العائلة المالكة، بمن فيهم جلالة الملك الشيخ حمد آل خليفة وولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان آل خليفة، بأكثر من 8.7 مليون دولار للحملة. كما تبرع الجمهور البحريني بحوالي 911,000 دولار، فيما قدمت عدد من الشركات البحرينية الكبيرة حوالي 17 مليون دولار، مما رفع إجمالي التبرعات البحرينية إلى 26,611,000 دولار. في نوفمبر 2023، قامت البحرين بإجلاء ستة مواطنين بحرينيين من غزة بالتعاون مع وزارة الخارجية المصرية؛ ومع ذلك، لا توجد أدلة تشير إلى أن البحرين أجلت أي من سكان غزة المحليين لأغراض طبية. بالإضافة إلى ذلك، تبرعت جمعية الإصلاح الخيرية البحرينية، من خلال وكالة كاف الإنسانية، بست سيارات إسعاف مجهزة بالكامل عبر المملكة الأردنية.

سلطنة عمان

عقد مجلس وزراء دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعاً استثنائياً حول غزة في 17 أكتوبر في عمان. أكد المجلس دعمه لصمود الشعب الفلسطيني في وطنه وحذر من أي محاولات لتهجيرهم أو نقلهم. كما أعلن المجلس عن مساهمات مالية فورية قدرها 100 مليون

دولار لهذه العملية الإغاثية.في 11 فبراير، وبتوجيهات من جلالة السلطان هيثم بن طارق، أنشأت عمان جسرًا جويًا لتقديم المساعدات لغزة عبر الهيئة العمانية للأعمال الخيرية. في 26 فبراير 2024، تم تشغيل الجسر الجوي الثالث لنقل أطنان من المساعدات الغذائية والطبية للفلسطينيين في غزة، بالتنسيق مع سفارة عمان في الأردن. اعتبارًا من 6 أبريل 2024، قدمت عمان مساهمات مالية كبيرة للمساعدات الفلسطينية عبر منظمات دولية، حيث تبرعت بمبلغ 3 ملايين دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ومليون دولار لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لدعم الأطفال في غزة. يُقدر إجمالي المساعدات المالية بحوالي 4 ملايين دولار، بالإضافة إلى 100 طن من الإمدادات الإغاثية. ووفقًا للتقارير، أرسلت عمان عدة شحنات إغاثية إلى فلسطين عبر طائرات سلاح الجو الملكي من خلال جسور جوية خاصة. وفي أبريل 2024، أكدت وزارة الخارجية في بيان رسمي وصول عدد من الفلسطينيين الجرحى المتأثرين بالعمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة إلى عمان لتلقي العلاج. ويُقدر العدد الإجمالي للمرضى من غزة الذين تم إجلاؤهم بحوالي 12 مريضًا و16 فردًا من عائلاتهم.

دول مجلس التعاون الخليجي	الانخراط في حرب غزة	المساعدات الإنسانية الحكومية والعامة (الأرقام التقديرية)	الإجلاءات (المرضى)
المملكة العربية السعودية	دعم دبلوماسي وإنساني	المساعدات المالية: 240 مليون دولار | المساعدات الإغاثية: 890 طنًا	لا يوجد
قطر	دعم دبلوماسي وإنساني	المساعدات المالية: 281.3 مليون دولار | المساعدات الإغاثية: 2000 طن	900
الإمارات	دعم دبلوماسي وإنساني	المساعدات المالية: 25 مليون دولار | المساعدات الإغاثية: 40,000 طن	(1,917 مرضى وأفراد عائلاتهم)
الكويت	دعم دبلوماسي وإنساني	المساعدات المالية: 16 مليون دولار | المساعدات الإغاثية: 550 طنًا	لا يوجد
عمان	دعم دبلوماسي وإنساني	المساعدات المالية: 4 مليون دولار | المساعدات الإغاثية: 100 طن	(28مرضى وأفراد عائلاتهم)
البحرين	دعم دبلوماسي وإنساني	المساعدات المالية: 26.6 مليون دولار | المساعدات الإغاثية: 180 طن	لا يوجد

الجدول 2: المساعدات الإنسانية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى غزة وجهود الإجلاء. (المصدر: مركز دراسات الخليج)

النتائج والاستنتاجات

استجابت دول مجلس التعاون الخليجي للحرب المستمرة في غزة من خلال مناهج سياسية متنوعة، حيث أثرت عوامل مثل مواقفها التاريخية تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ومستويات علاقاتها مع إسرائيل، ومواقعها الجيوسياسية في تشكيل ردود أفعالها. تعكس التصريحات الرسمية ومستويات الانخراط، مثل توزيع المساعدات أو استضافة الاجتماعات الدبلوماسية، كيفية تعاطي كل دولة خليجية مع الصراع. وتظهر هذه الإجراءات ليس فقط موقفها من الصراع، بل أيضًا أولوياتها الاستراتيجية الأوسع وتحالفاتها الإقليمية.

يمكن تحليل ردود فعل دول مجلس التعاون الخليجي على ثلاث مستويات: المستوى الدولي، حيث تلعب علاقاتها مع الولايات المتحدة دورًا مهمًا؛ المستوى الإقليمي، الذي يشمل توسع الحرب عبر المنطقة ويدخل فيه أطراف أخرى مثل إيران وإسرائيل؛ والمستوى المحلي، الذي ينظر في المصالح والأولويات الوطنية لكل دولة خليجية.

المستوى الدولي

تأثير الولايات المتحدة على دول مجلس التعاون الخليجي هو العامل الرئيسي الذي يؤثر على ردود فعلها، حيث دعمت واشنطن بقوة الهجمات الإسرائيلية، مما دفع حلفاءها في الخليج للحد من خطابهم أثناء الحرب على غزة. منعت العلاقات الأمنية والسياسية والمالية القوية بين الولايات المتحدة ودول الخليج هذه الأخيرة من التحدث عن دور الولايات المتحدة في الحرب. وقد استخدمت الولايات المتحدة نفوذها في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة لتمرير قرارات لصالح إسرائيل، بينما صوتت دول مجلس التعاون الخليجي لصالح فلسطين، مما يعكس موقفًا موحدًا رغم تفاوت علاقاتها مع إسرائيل.

المستوى الإقليمي

تسببت الحرب في غزة في زيادة الضغط على دول مجلس التعاون الخليجي مع تصاعد خطر اندلاع صراع إقليمي واسع بين إسرائيل وإيران. منذ اغتيال إسماعيل هنية، القائد السياسي السابق لحركة حماس، في يوليو 2024 في إيران، أصبح التصعيد العسكري المباشر بين

إسرائيل وإيران مصدر قلق كبير لدول الخليج، خاصة في ظل المخاطر الاستراتيجية التي تواجهها هذه الدول مثل أمن منشآتها النفطية ومسارات النقل عبر مضيق هرمز. دفع هذا الخطر دول مجلس التعاون الخليجي إلى اتخاذ موقف موحد لإعلان حيادها تجاه الصراع، مؤكدين في أكتوبر 2024 أنهم لن يسمحوا للولايات المتحدة باستخدام قواعدهم الجوية لشن عمليات عسكرية ضد إيران.

المستوى المحلي

يؤثر المستوى المحلي في كيفية صياغة قادة دول مجلس التعاون الخليجي لخطابهم نظرًا للتفاوت في دعم أو معارضة المواطنين للعلاقات مع إسرائيل ونهجهم تجاه الحرب على غزة. حيث تعتبر القضية الفلسطينية تاريخيًا جزءًا أساسيًا من الوجدان الشعبي في دول الخليج، مما يؤثر على نظرتهم للهجمات الإسرائيلية على غزة. ومع ذلك، يختلف تأثير الضغوط المجتمعية حسب المجال السياسي الداخلي الذي توفره كل دولة لمواطنيها للتعبير عن تضامنهم أو مواقفهم السياسية من خلال التجمعات أو وسائل التواصل الاجتماعي.

الخلاصة

على المستويين الدولي والإقليمي، تضافرت دول مجلس التعاون الخليجي لتبني موقف موحد تجاه الحرب على غزة؛ ومع ذلك، تختلف استجاباتها بناءً على ديناميكاتها المحلية وعلاقاتها مع إسرائيل. تمكنت دول مجلس التعاون من تجنب الانخراط في الحرب ومنع آثارها من الامتداد إلى أراضيها. على سبيل المثال، في حالة السعودية، تباطأت خطوات التطبيع مع إسرائيل نتيجة للتوترات الإقليمية. بينما لم تؤثر الحرب على مواقف كل من قطر والكويت والإمارات تجاه إسرائيل، حيث واصلت قطر دورها في الوساطة، ولم تقم الكويت بأي علاقات مع إسرائيل قبل الحرب، واستمرت الإمارات في التفاعل الدبلوماسي والاقتصادي مع إسرائيل بدرجة معينة. في حالات البحرين وعمان، اتبعت الدولتان نهجًا أكثر حزمًا تجاه إسرائيل بسبب الضغوط المحلية.

إلى جانب الانخراط الدبلوماسي والمساعدات الإنسانية، تهتم جميع دول مجلس التعاون الخليجي بالمشاركة في قوة حفظ سلام مدعومة من الولايات المتحدة في غزة بعد انتهاء الحرب. خلال عام من الحرب، أظهرت دول مجلس التعاون الخليجي تباينًا في ردودها السياسية على الصراع. ومع ذلك، فإن نجاح نموذج حفظ السلام في غزة يعتمد على عدد من الشروط المعقدة، من بينها افتراض عدم سيطرة حماس على غزة، وانتخاب حكومة

معتمدة من إسرائيل والولايات المتحدة لإدارتها. كما يجب أن تحظى الهيئة الحاكمة المستقبلية بدعم سياسي من جميع دول مجلس التعاون الخليجي ليتمكنوا من المساهمة في إعادة إعمار المدينة المحاصرة. من الواضح أن دول مجلس التعاون الخليجي، التي استطاعت التنقل بين تداعيات الحرب، تسعى للتأثير في غزة ما بعد الحرب بما يعكس رؤاها المختلفة لنظام الشرق الأوسط الجديد.

المؤلفون

الدكتورة سينيم جنكيز هي باحثة في مركز دراسات الخليج بجامعة قطر في الدوحة، وزميلة غير مقيمة في منتدى الخليج الدولي في واشنطن العاصمة. حصلت على درجة الدكتوراه من قسم الدراسات الإقليمية في جامعة الشرق الأوسط التقنية (METU) في أنقرة عام 2024، بأطروحة حول صنع السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي. جنكيز مؤلفة كتاب بعنوان "العلاقات التركية-السعودية: التعاون والمنافسة في الشرق الأوسط" الصادر عن دار Gerlach Press في عام 2020، ومحررة مشاركة لكتاب بعنوان "صناعة الكويت المعاصرة: الهوية والسياسة واستراتيجية البقاء" الصادر عن دار Routledge في 2024. تكتب جنكيز عمودًا أسبوعيًا في صحيفة عرب نيوز، الصحيفة الإنجليزية الأكبر في السعودية، منذ عام 2016.

نسيبة هجريت بطل أوغلو هي باحثة في مركز دراسات الخليج بجامعة قطر في الدوحة. حاليًا، هي أيضًا طالبة دكتوراه في جامعة الشرق الأوسط التقنية (METU) في أنقرة. حصلت بطل أوغلو على درجة الماجستير في دراسات الخليج من جامعة قطر، بأطروحة حول القوة الناعمة لتركيا وإيران في دول مجلس التعاون الخليجي. تشمل اهتماماتها البحثية العلاقات الدولية لدول الخليج، والعلاقات التركية-الخليجية، وعلاقة الهوية بالسياسة الخارجية في الخليج. بطل أوغلو هي المحررة المشاركة للكتاب القادم بعنوان "الإمارات العربية المتحدة المعاصرة: من دولة باقية إلى قوة حازمة" الصادر عن Springer في عام 2025.

فرح القواسمي هي باحثة في مركز دراسات الخليج بجامعة قطر في الدوحة. حصلت على درجة البكالوريوس من كلية الخدمة الخارجية بجامعة جورجتاون في الدوحة في تخصص السياسة الدولية. واصلت دراستها في مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) بجامعة لندن، حيث حصلت على درجة الماجستير في العلوم في العولمة والتنمية التعاونية. تشمل اهتماماتها البحثية الأمن المائي والغذائي، والشؤون الدولية، والسياسة الخارجية لدول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. شاركت القواسمي في تحرير كتابين عن الخليج، بعنوان "قطر المعاصرة: دراسة الدولة والمجتمع" الصادر عن Springer في 2021، و"عمان المعاصرة: السلطان والشعب وإرث السلام" الصادر عن Gerlach Press في 2024.